

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وأزكى صلوات الله وتسليماته على رحمة الله للعالمين ، وحجته على الناس أجمعين ، سيدنا وإمامنا ، وأسوتنا وحبيبنا ومُعلِّمنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على دربه ، إلى يوم الدين .
أما بعد

فهذا هو الجزء الرابع من هذه السلسلة المباركة إن شاء الله (نحو وحدة فكرية للعالمين للإسلام) وموضوعه : (السياسة الشرعية فى ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها) ويتضمن الحديث حول الأصل الخامس من (الأصول العشرين) للإمام الشهيد حسن البنا رحمه الله .

وهو الأصل الذى تحدث فيه بإيجاز شديد عن السياسة الشرعية المنوطة بالإمام (الخليفة أو رئيس الدولة) أو نائبه ، وعن رأيه فى أمور السياسة والإدارة والحكم ، ومدى اعتباره ، وفى أى المجالات يعمل به (وقد حدده فيما لا نص فيه ، وفيما يحتمل عدة أوجه ، وفى المصالح المرسله) ، وما شرط ذلك ؟ وهل يقبل هذا الرأى التغير بتغير الأوضاع والظروف أو هو جامد لا يلين ولا يتحرك ؟ وما موقف الإمام من الشورى ؟

وهل يعمل بهذا الرأى فى العبادات والمعاملات على حد سواء أو أن بينهما فرقاً فى النظر إلى المقاصد والعلل أو عدم النظر إليها ؟
يقول الإمام رضى الله عنه :

(ورأى الإمام أو نائبه ، فيما لا نص فيه ، وفيما يحتمل وجوها عدة ، وفى المصالح المرسله : معمول به ، ما لم يصطدم بقاعدة شرعية . وقد يتغير بتغير الظروف والعرف والعبادات . والأصل فى العبادات : التعبد دون الالتفات إلى المعانى ، وفى العاديات : الالتفات إلى الأسرار والحكم والمقاصد) .

وقد وسعنا القول حول هذه الأمور التي أشار إليها الأستاذ البنا ، وناقشنا في سياقها قضايا مهمة وعلى جانب من الخطورة في عصرنا ، تتعلق بالسياسة الشرعية ، مثل بيان الرأي النبوي وتغييره ، ورأى الخلفاء الراشدين وتغييره ، ومدى إلزامية رأيهم في السياسة الشرعية لمن بعدهم .

كما تحدثنا عن المصلحة المرسله وشروطها وضوابطها ، والمصلحة الملغاة ، والمصلحة المعتمدة ، وكذلك عن الشورى ومدى إلزامها لولى الأمر . ولم ننس بيان الأسس والمركبات التي يقوم عليها فقه السياسة الشرعية ، وهى :

فقه المقاصد . . . وفقه الواقع ، وفقه الموازنات . . . وفقه الأولويات . . . وفقه التغيير .

ولا ريب أن موضوع السياسة الشرعية مهم وخطير ، والفقهاء من عهد ابن القيم وما قبله ، ما بين جامد حجّر ما وسع الله في شريعته ، وغلّق الأبواب على ولادة الأمر ، فاستحدثوا قوانين سياسية بمعزل عن الشريعة ، ومرخّص بالغ في البحبحة لهم ، حتى اجتروا على حدود الله وحقوق الناس .

والمنهج الوسط هو المطلوب دائما ، فهو لا يغلو ولا يقصر ، ولا يطغى ولا يخسر فى الميزان .

ونحن أحوج ما نكون إلى هذا المنهج الوسطى فى عصرنا ، وخصوصا فى هذا الموضوع الذى قد كثر فيه اللغظ ، واختلط فيه الصواب بالغلط ، وتنازعت فى الإفتاء فيه مدارس متباينة فى أهدافها وفى مناهجها : ما بين (متسيبين) لا يريدون أن يتقيدوا بشيء ، ولا أن تضبطهم ضوابط ، ولا أن تحكمهم أصول وقواعد ، زاعمين أنهم إنما يحكّمون روح الدين ، ومقاصد الشرع ، وهم أبعد الناس عن مقاصد الشرع ، وروح الدين .

وما بين (حرفيين) جامدين يعيشون فى الماضى وحده ، ويجترّون القديم ، ولا يعايشون العصر ، ولا يحسون بما تمور به الحياة من أفكار ، ولا ما يجرى فى العالم من حولهم من أحداث ، وما يجد كل يوم من جديد ، لا يكاد يلاحقه الناس ، فهؤلاء فى غفلة عن مقاصد الشرع ، وعن مشاكل العصر .

وما بين (وسطيين) يحاولون أن يجمعوا بين الحسنين ، بين فقه الشرع وفقه الواقع ، بين استلهاام القديم والانتفاع بالجديد ، بين الاستهداء بالتراث واستشراف المستقبل ، بين النظر إلى المقاصد الكلية وإلى النصوص الجزئية ، وفهم هذه فى ضوء تلك ، فهم يجتهدون ألا يطغوا فى الميزان ، وأن يقيموا الوزن بالقسط ولا يخسروا الميزان . وأنا أرجو أن أكون من هؤلاء .

وشأن هؤلاء شأن أهل الوسط دائما ، لا يُرضون أياً من الطرفين ، ولا يعجبون واحدا من الفريقين السابقين .

ولكن هؤلاء هم الذين يناط بهم الأمل ، وينعقد عليهم الرجاء فى إنقاذ الأمة ، والرقي بها ، وفق منهج الإسلام عقيدة وشريعة ، ومثلاً وحضارة ، موازين بين ثوابت الشرع ومتغيرات العصر ، متخذين من التراث نورا يهدى ، لا قيئدا يعوق ، جامعين بين القديم النافع والجديد الصالح .

هذا ما حاولنا أن نسلط عليه الضوء فى هذا البحث ، وأن نرد بتفصيل على الذين أرادوا أن يعطلوا النصوص باسم المقاصد ، والذين اتخذوا من بعض اجتهادات الفاروق عمر رضى الله عنه تكأة لهم ، وقد راج ذلك وشاع للأسف عند الكثيرين .

ولقد بينا بالججج الدامغة وبالبيئات القاطعة أن ابن الخطاب لم يعطل نصاً صريحاً يوماً ، وحاشاه ، بل كان من أشد الناس احتراماً لمحكمات النصوص ونزولا على حكمها .

وقد أطلنا القول فى قضية (تعارض النصوص والمصالح) والقواعد التى تحكمها ، والتفريق بين النصوص القطعية والظنية ، وتحديثنا عن رأى الفقيه الحنبلى المعروف نجم الدين الطوفى ، وما اشتهر عنه من القول بتعطيل النص باسم المصلحة ، حتى شاع أنه يقول بتعطيل النص القطعى بالمصلحة ، والرجل برىء من ذلك ، كما بيناه من صريح كلامه .

كما قصدنا إلى الحديث عن أسس ومرتكزات فقه السياسة الشرعية ، كما أشرنا إلى ذلك ، وهى ما حددناه فى : فقه المقاصد ، وفقه الواقع ، وفقه الموازنات ، وفقه الأولويات ، وفقه التغيير ، وقد أقيت شعاعا على كل منها بما يناسب المقام .

وبهذا تبين لنا - ولكل دارس منصف - أن السياسة الشرعية ليست جمودا

ولا انغلاقاً ، بل هى متحركة بحركة الحياة ، متطورة بتطور المجتمع ، متجددة بتجدد الفكر ، وهى تتسع للاجتهد والتجديد فى الفروع والجزئيات والظنيات فى ضوء الأصول والكليات والقطعيات ، فهى تفهم المتغيرات فى اطار الثوابت ، والظنيات فى دائرة القطعيات .

كما تتسع هذه السياسة الشرعية للإبداع والابتكار فى مجال الوسائل والأساليب والآليات التى تتسم بالتغير والقيم الكبرى ، التى تتسم بالثبات . ولا حرج علينا أن نقتبس مما عند الآخرين من علم وتكنولوجيا ووسائل وكيفيات ، ونحو ذلك مما لا يحمل الطابع العقائدى المميز لأصحابه . والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها .

أرجو ألا يزعب عنوان (السياسة الشرعية) جماعات الماركسيين والعلمانيين والمتغربين عامة ، الذين يقلقهم أى ربط للدين أو للشرع بالسياسة ، ويشيرون الحملات باستمرار حول ماسموه : (الإسلام السياسى) أو (تسييس الدين) ١١ والحق أنهم يرفضون الدين موجهاً للحياة ، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو أخلاقية ، يريدون أن يعزلوا الله تعالى عن خلقة ، فلا يأمرهم ، ولا ينهاهم .

ولكن ما حيلتنا إذا كان هذا المصطلح من وضع علمائنا القدامى ، وليس من اختراعنا - نحن دعاة الإسلام الشامل ، الذى يسمونه (الاسلام السياسى) !!؟
كما أرجو أن تكون هذه الصفائف خطوة فى الطريق الصحيح إلى سياسة شرعية قويمه ، تقوم على التوسعة والتيسير ، لا على التضيق والتعسير ، وعلى الالتزام والانضباط ، لا على التسيب والانفراط ، تحقق المصالح ، وتدرأ المفسد ، وتزعى المقاصد والأولويات ، وتحقق ذاتية الأمة ووسطيتها وبذلك يعلو دين الله ، وتستقيم دنيا الناس .

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران : ٨]

الفقير إليه تعالى

يوسف القرضاوى

الدوحة] شوال ١٤١٨ هـ
فبراير ١٩٩٨ م

نص الأصل الخامس من الأصول العشرين

قال الإمام الشهيد حسن البنا :

(ورأى الإمام أو نائبه ، فيما لا نص فيه ، وفيما
يحتمل وجوها عدة ، وفي المصالح المرسلة : معمول به ،
ما لم يصطدم بقاعدة شرعية ، وقد يتغير بتغير الظروف
والعرف والعادات ، والأصل في العبادات : التعبد دون
الالتفات إلى المعانى ، وفي العاديات : الالتفات إلى
الأسرار والحكم والمقاصد)

obeikandi.com

تمهيد
في فقه السياسة الشرعية

obeikandi.com

تمهيد

في فقه السياسة الشرعية

شمول الفقه الإسلامي :

الفقه السياسي أو فقه السياسة الشرعية ، هو أحد جوانب فقها الإسلامى
الرحب ، الذى يستوعب الحياة الإنسانية كلها .

فهو يشمل علاقة الإنسان بربه فيما نسميه (فقه العبادات) ويشمل
علاقة الإنسان بحياته الخاصة ، فيما يضمه (فقه الحلال والحرام) ، ويشمل
علاقة الفرد بأسرته من الزواج والطلاق والوصايا والموارث ونحوها ، مما يطلق
عليه علماء القانون اسم (الأحوال الشخصية) .

ويشمل علاقة الفرد بالمجتمع فى معاملاته ومبادلاته المختلفة ، فيما ينظمه
فى عصرنا (القانون المدنى) و (التجارى) .

فقه السياسة الشرعية :

ويشمل كذلك علاقة الفرد بالدولة ، أو علاقة الحاكم بالمحكوم ، أو الراعى
بالرعية ، أو السلطة بالشعب ، وهو ما ينظمه فى عصرنا (الفقه الدستورى)
و (المالى) و (الإدارى) و (الدولى) وهذا هو الذى نعنيه باسم :
الفقه السياسى أو السياسة الشرعية ، وقد تناوله فقهاؤنا على اختلاف مذاهبهم
واتجاهاتهم ضمن أبواب الفقه العام ، كما تناولوه فى كتب متخصصة ، مثل
(الأحكام السلطانية) للماوردى الشافعى (٤٥٠ هـ) ولعاصره أبى يعلى
الفرأء الحنبلى (ت ٤٥٨ هـ) و (غياث الأمم) لإمام الحرمين الشافعى
(ت ٤٧٦ هـ) و (السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية) لابن تيمية
الحنبللى (ت ٧٢٨ هـ) والحسبة له أيضا . و (الطرق الحكمية) لصاحبه وتلميذه

ابن القيم (٧٥١ هـ) وكتاب (تحرير الأحكام فى تدبير اهل الإسلام) لابن جماعة (ت ٧٤٩ هـ) ويدخل فى ذلك كتاب (الحراج) لأبى يوسف أكبر أصحاب أبى حنيفة (ت ١٨١ هـ) و (الحراج) ليحيى بن آدم القرشى (٢٠٤ هـ) و (الأموال) لأبى عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) ومثله لحميد ابن زنجويه ، و (الاستخراج فى أحكام الحراج) لابن رجب الحنبلى (ت ٧٩٥ هـ) .

هل الحكم الإسلامى من الفروع أو الأصول ؟

وبعض أحكام السياسة الشرعية انتقل من كتب (الفروع) إلى كتب (الأصول) أعنى : أصول الدين ، فقد أدخلت كتب العقائد أو التوحيد أو علم الكلام : موضوع (الإمامة) أو (الخلافة) ضمن مباحثها ، وذلك أن الشيعة الإمامية يعتبرون قضية الإمامة من أصول الدين ، ومن أمور العقيدة عندهم ، مما دعا علماء أهل السنة أن يبحثوها فى كتب عقائدهم أيضا ، وإن كانت هى عند أهل السنة من مباحث الفروع ، لأنها تتعلق بالعمل ، لا بالاعتقاد أساسا .

وهذا المعنى جعل بعض الباحثين من الإسلاميين أنفسهم يهون من أمر الإمامة أو الحكم بما أنزل الله ، ويقول : إنه من الفروع لا من الأصول . ونحن نسلم بهذا من غير شك ، ولكن هذا لا يعنى التهوين من هذا الأمر ، لأن الإسلام ليس عقائد فحسب ، بل هو عقيدة وعمل ، والإيمان ما وقر فى القلب وصدقه العمل .

وإذا نظرنا إلى فرائض أساسية كالصلاة والزكاة نرى أنها من الفروع لا من الأصول ، لأنها أعمال لا عقائد ، ولكن هذا لا يخرجها عن كونها من أركان الإسلام ومبانيه العظام . على أن اعتقاد وجوبها ، والإيمان بركنيتها فى الدين هو من الأصول لا من الفروع . ولهذا عد من أنكرو فرضيتها أو استخف بها : كافرا مارقا من الدين ، خارجا عن الملة . لأنه أنكرو ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، وفى هذا تكذيب لله تعالى ولرسوله .

وكذلك يقال عن الإمامة أو الحكم بما أنزل الله هو من الفروع ، ولكن اعتقاد وجوبه ولزومه ، والإيمان بالاحتكام إلى ما أنزل الله في كتابه ، ومتابعة رسوله هو من الأصول يقينا ، ومن صميم الإيمان .

وفي هذا يقول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يَرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ۝۰۰ ﴿ إِلَى أَنْ قَالَ : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء : ٦٠ - ٦٥] .

وفي سورة أخرى يقول : ﴿ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ * وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ * وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴾ * أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ ، بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ * إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ، وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿

[النور : ٤٧ - ٥١] .

وبهذا المعنى يدخل الحكم بما أنزل الله دائرة الإيمان ، ويعد من الأصول بلا نزاع .

والحقيقة أن النزاع بيننا وبين العلمانيين الأقحاح ، الذين يقولون بضرورة عزل الدين عن المجتمع والدولة ، وحصره في ضمير الفرد ، فإن سمح له بالخروج ففي حدود المسجد لا يتعداه ، ولكنه المسجد الموجه من قبل الدولة ، لا المسجد الحر الأمر بالمعروف ، الناهي عن المنكر - النزاع بيننا وبين هؤلاء ليس في مسألة من مسائل الفروع ، بل هي في قضية من قضايا الأصول ، لأنها تتعلق بـ (حاكمية الله) تعالى هل من حقه عز وجل أن يحكم خلقه ، ويأمرهم وينهاهم ، ويحلل لهم ويحرم عليهم أم لا ؟ .

(٢ - السياسة الشرعية)

العلمانيون يحرمون الله - جل جلاله - من هذا الحق ، ويتعاملون على ربههم ، ويزعمون أنهم أعلم من الله بخلقه ، وهذه مسألة أصولية عقيدية بلا ريب .

الحاكمية الإلهية جزء من عقيدة التوحيد الإسلامي :

على أن بعض الناس يظن أن مسألة الحاكمية الإلهية لله تعالى من ابتداع العلامة أبى الأعلى المودودي ، ثم الشهيد سيد قطب ، لأنهما اللذان أبدعا وأعادا فى هذه القضية ، وكررا الحديث عنها فى كتبهما .

ولكن الذى ينظر فى كتب (أصول الفقه) يجد أن من مباحث هذا العلم ومقدماته المعروفة حول الحكم الشرعى : مبحث (الحاكم) : من هو ؟

وكلهم قرروا أن الحاكم هو الله تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ ﴾ كما قرر القرآن فى أكثر من سورة مثل : [الأنعام : ٥٧] و [يوسف : ٤٠] .

وانظر على سبيل المثال ما كتبه الإمام الغزالي فى كتابه (المستصفى) وما كتبه شارح (مسلم الثبوت) فى أصول الفقه ، الذى يبين أن اعتبار الحاكم هو الله أمر متفق عليه بين أهل السنة والمعتزلة (١) .

ويحسن بنا أن نذكر ما قاله الغزالي هنا . قال : أما استحقاق نفوذ الحكم فليس إلا لمن له الخلق والأمر ، فإنما النافذ حكم المالك على مملوكه ، ولا مالك إلا الخالق ، فلا حكم ولا أمر إلا له .

« أما النبى والسلطان والسيد والأب والزوج ، فإذا أمروا وأوجبوا ، لم يجب شىء بإيجابهم ، بل بإيجاب الله تعالى طاعتهم . ولولا ذلك لكان كل مخلوق أوجب على غيره شيئاً ، كان للموجب عليه ، أن يطلب عليه الإيجاب ، إذ ليس أحدهما أولى من الآخر . فإذن الواجب طاعة الله ، وطاعة من أوجب الله طاعته » (٢) .

(١) انظر : فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، مع المستصفى : ج ١ .

(٢) المستصفى : ج ١ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ بتحقيق د . حمزة زهير حافظ .

بل هذا ما قرره القرآن بجلاء وصراحة فى بيان حقيقة التوحيد فى سورة الأنعام التى هى سورة التوحيد ، فقد ذكرت العناصر الأساسية الثلاثة للتوحيد ، وهى :

١ - ألا تبغى غير الله ربا ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَعْبُدِ اللَّهَ أَبْغَى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ١٦٤] .

٢ - ألا تتخذ غير الله وليا ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَعْبُدِ اللَّهَ اتَّخِذْ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الأنعام : ١٤] .

٣ - ألا تبتغى غير الله حكما ، كما قال تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ [الأنعام : ١١٤] .

والعلمانيون والمتغربون لا يرضون بالله تعالى حكما ، ولا بكتابه مرجعا ، ويأخذون من شرعه ويدعون حسبا يحلو لهم ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب : ٣٦] .

فهم يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض ، والإيمان الحق يقتضى الإيمان بالكتاب كله ، وهو ما قرع الله عليه بنى إسرائيل من قبل ، حين قال : ﴿ أَفْتَوْمُنُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ، فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ ، وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة : ٨٥] .

تقصيرنا فى الفقه السياسى :

وقد لاحظ كثير من العلماء والباحثين أن (الفقه السياسى) لم يأخذ حقه فى البحث والتعميق والاجتهاد ، كما أخذ سائر أنواع الفقه الأخرى مثل : فقه العبادات ، وفقه المعاملات وفقه النكاح وما يتعلق به ، وغيرها .

وهذا لا يعنى أن تراثنا فارغ من هذا الفقه ، فهذا من المستحيل على أمة قادت الحضارة فى العالم لعدة قرون ، وكانت شريعتهما هى المرجع الأول لها فى

شؤونها المختلفة ، وإن انحرف من الملوك والأمراء والقادة عن منهج النبوة الهادية ، والخلافة الراشدة .

فعدنا ولا شك كمية لا بأس بها من البحوث فى هذا الفقه ، وإن كان جلها قد بدأ بعد عصور الاجتهاد ، وغلبة عصور التقليد على الحياة الإسلامية .

الكتابات الحديثة فى الجانب السياسى الإسلامى :

وفى عصرنا الحديث جدت كتابات شتى ، مثل كتابات الشيخ الإمام محمد عبده فى مجلة (العروة الوثقى) وفى ردوده على الذين تناولوا على الإسلام ورسائله وحضارته ، مثل هانوتو وفرح أنطون ، ومثل ما ذكره فى تفسيره الذى لخصه صاحب (المنار) .

وكتابات العلامة رشيد رضا فى مجلته (المنار) وفى تفسيره ، وفى كتبه مثل (الخلافة أو الإمامة العظمى) .

ومن ذلك : كتاب القانونى الكبير الدكتور عبد الرزاق السنهورى عن (الخلافة) الذى نشر بالعربية أخيراً ، بتعليق الدكتور توفيق الشاوى .

كتاب (الإسلام وأصول الحكم) :

ومن أخطر الكتب التى ظهرت فى آخر الربع الأول من القرن العشرين سنة ١٩٢٥ أى بعد إلغاء الخلافة الإسلامية بعام واحد : كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للقاضى الشرعى على عبد الرزاق ، الذى أحدث ضجة كبرى فى المجتمع المصرى ، والمجتمع الإسلامى بصفة عامة ، وهو كتاب صغير فى حجمه ، ولم يعرف لمؤلفه كتب أخرى تذكر له ، ولكنه ادعى دعوى لم يقل بها أحد طوال التاريخ الإسلامى كله ، وهى : أن الإسلام دين لا دولة ، وأنه رسالة روحية محضة ، وأن محمداً ﷺ لم يسع إلى إقامة دولة . ولم يكن هذا جزءاً من رسالته . فهو ﷺ ما كان إلا رسولا لدعوة دينية خالصة لا تشوبها نزعة ملك ولا دعوة دولة ، وأنه لم يكن للنبي ﷺ ملك ولا حكومة، وأنه ﷺ لم يقم بتأسيس

الملك بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفها . ما كان ملكا ولا مؤسس دولة ولا داعيا إلى ملك (١) .

واشتد الجدل حول ذلك الكتاب ، وهو جم مؤلفه من كل ناحية ، ووضعت طائفة من الكتب فى وقت وجيز للرد عليه ، من بينها كتاب ألفه العلامة الشيخ محمد بخيت المطيعى مفتى مصر فى زمنه باسم (حقيقة الإسلام وأصول الحكم) القاهرة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م . وكتاب للعلامة الذى أصبح شيخ الأزهر فيما بعد : حمد الخضر حسين بعنوان : (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) طبع المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م . وكذلك رد عليه علامة تونس الشيخ محمد الطاهر بن عاشور .

ولم يقف الأمر عند الردود النظرية ، والمحاولات الكلامية ، بل تعداها إلى شىء أهم ، ففى أغسطس ١٩٢٥ اجتمعت هيئة كبار علماء الأزهر الشريف ، بصفة تاديبية برئاسة شيخ الأزهر وحضور أربعة وعشرين من الأعضاء ، للنظر فى التهم التى وجهت إلى الشيخ على عبد الرازق وإلى كتابه ، وأصدرت حكما إجماعيا بأن الكتاب حوى أمورا مخالفة للدين ، وقررت أن مؤلفه سلك مسلكا « لا يصدر عن مسلم فضلا عن عالم » وقررت الهيئة المذكورة إخراجه من زمرة العلماء ، ومحو اسمه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى ، وفصله عن وظيفته ، وعدم أهليته للقيام بأى وظيفة عمومية دينية كانت أو غير دينية (٢) .

وكان خطر هذا الكتاب أنه صدر من عالم أزهري ، ولهذا عُنِي به كل خصوم الشريعة الإسلامية وضخموه ، من مستشرقين ومستغربين ، ولا يزالون إلى اليوم يتحدثون عنه بإعجاب وإكبار .

(١) الإسلام وأصول الحكم ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢) حكم هيئة كبار العلماء فى كتاب الإسلام وأصول الحكم ، الطبعة الثانية

ص ٣١ - ٣٢ .

فى حىن لم يطبع الكتاب فى مصر طيلة حياة مؤلفه ، بل صدر عنه ما يدل على اعتذاره عما قاله فىه ، من أن الإسلام دىن لا دولة فىه ، وإنها كلمة ألقاها الشيطان على لسانه ، كما سىجل ذلك الدكتور محمد عمارة فى بعض كتبه ، وإنما طبع الكتاب بعد مدة طويلة فى بیروت مع رد وتعلیق من الدكتور ممدوح حقى .

كتاب (من هنا نبداً) :

ودار فى هذا الفلك نفسه - بعد نحو ربع قرن - الكاتب الأزهرى المعروف الأستاذ خالد محمد خالد، وذلك فى كتابه : (من هنا نبداً) وتلقفه العلمانیون والمنحرفون عن الإسلام والكارهون له ، كما تلقفوا كتاب عبد الرازق من قبل، ورد علیه شیخنا محمد الغزالی فى كتابه (من هنا نعلم) كما رد علیه آخرون . ولكن الشیخ خالد ارجع عن أفكاره عن الدولة المسلمة فى هذا الكتاب ، وكتب فى ذلك كتابه عن (الدولة فى الإسلام) مبینا موقف الإسلام من الدولة، متبرئاً بصراحة مما كتب من قبل ، ولا غرو فهو رجل حر شجاع ، وهذا مما یحمد له .

كتابات العلماء والمفكرین حول الفقه السیاسى :

وكتب كثیرون فى مصر وفى سائر البلاد العربیة والإسلامیة عن هذا الجانب تحت عناوین شتى . منها تحت عنوان (السیاسة الشرعیة) للشیخ عبد الوهاب خلاف ، (١٩٣٢ م) والشیخ على الخفیف (١٩٣٥) والشیخ محمد البنا (١٩٣٧) والشیخ عبد الرحمن تاج - شیخ الأزهر - ١٩٥٣ م .

وكتب آخرون من العلماء والأساتذة فى هذا الموضوع تحت عنوان (نظام الحكم فى الإسلام) وقد كتب فىه الدكتور محمد یوسف موسى ، والشیخ محمد صادق عرجون والدكتور محمد عبد الله العربى ، ومحاضرات للشیخ أحمد هریدى ، والشیخ تقى الدین النبهانى فى الأردن . وكتاب الدكتور محمود الخالدى (قواعد نظام الحكم فى الإسلام) وكتاب الدكتور محمد فاروق النبهان الذى نشرته جامعة الكويت .

وهناك كتابان تحت عنوان النظام السياسي مثل (النظام السياسي في الإسلام) للدكتور محمد أبو فارس بالأردن .

وكتاب (في النظام السياسي الإسلامي) للدكتور محمد سليم العوا .
ويلحق بهما (دراسة في منهج الإسلام السياسي) للأستاذ
سعدى حبيب .

وهناك عناوين مختلفة حول هذه القضية ، مثل كتاب الأستاذ محمد أسد
عن (منهج الإسلام في الحكم) . وكتاب الدكتور ضياء الدين الرئيس عن
(النظريات السياسية الإسلامية) وكتاب الدكتور سليمان الطماوى عن
(السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي
الإسلامي) .

وهناك ما كتبه من قبل الإمام الشهيد حسن البنا تحت عنوان (مشكلاتنا
في ضوء النظام الإسلامي) ومنها : نظام الحكم .
وما كتبه الشهيد عبد القادر عودة عن (المال والحكم في الإسلام) ،
و (الإسلام وأوضاعنا السياسية) .

وما كتبه الشيخ محمد الغزالي عن (الإسلام والاستبداد السياسي) ورده
على الشيخ خالد في كتابه (من هنا نعلم) . وفصول متناثرة في كتب كثيرة
له ، من أوائل ما كتب ، ومن أواخر ما كتب ، رحمه الله .
وما كتبه الشهيد سيد قطب عن (السلام العالمى والإسلام) وعن سياسة
المال في كتابه : (العدالة الاجتماعية في الإسلام) وكتابه : (معركة الإسلام
والرأسمالية) .

وما كتبه د . على جريشة عن (المشروعية العليا في الإسلام) و (القرآن
فوق الدستور) .

وما كتبه د . محمد عمارة عن (الإسلام والسياسة والسلطة والعلمانية) ،
وما كتبه الأستاذ فهمى هويدى عن (القرآن والسلطان) وكذلك (مواطنون لا
ذميون) .

وما كتبه الدكتور مصطفى السباعي عن (الدين والدولة في الإسلام) .
وما كتبه المستشار طارق البشري عن (المسألة الإسلامية المعاصرة) .

وما كتبه الأستاذ محمد المبارك تحت عنوان (نظام الإسلام) عن (الحكم والدولة) وما كتبه الدكتور محمد البهي عن الإسلام والمجتمع المعاصر : الحكم والدولة .

وما كتبه الدكتور مصطفى كمال وصفي عن (مصنفة النظم الإسلامية) .

وكتاب الدكتور محمد سلام مذكور (معالم الدولة الإسلامية) وكتاب الدكتور محمد فتحي عثمان : (دولة الفكرة) .

وكتاب الدكتور فتحي عبد الكريم (الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي) وكتاب الدكتور يحيى إسماعيل (منهج السنة في العلاقة بين الحاكم والمحكوم) .

وهناك كتب الدكتور عبد الحميد متولى ، ومنها كتابه الكبير (مبادئ نظام الحكم في الإسلام) وهو في حوالى ألف صفحة . وقد رد فيه على كتاب (الإسلام وأصول الحكم) وله كذلك (أزمة الفكر السياسى الإسلامى) و (الشريعة كمصدر أساسى للدستور) وإن كانت بعض أفكار الدكتور متولى تحتاج إلى تعقب وتحرير .

وما كتبه الدكتور توفيق الشاوى فى كتابه الكبير عن (فقه الشورى والاستشارة) .

وما كتبه الدكتور عبد الحميد الأنصارى عن (الشورى والديمقراطية) . وما كتبه الدكتور هانىء الدرديرى عن (نظام الشورى الإسلامية مقارنا بالديموقراطية النيابية المعاصرة) .

وما كتبه الدكتور رأفت عثمان عن (رئاسة الدولة فى الفقه الإسلامى) . كما كتب الدكتور عبد الكريم زيدان كتابه المبسوط عن (أحكام الذميين والمستأمنين فى دار الإسلام) ورسالته عن (الفرد والدولة فى الإسلام) .

وفى باكستان كتب كثيرون فى هذا المجال ، على رأسهم العلامة أبو الأعلى المودودى مؤسس الجماعة الإسلامية فى باكستان والهند وبنجلاديش ، وله عدة

رسائل جمعت فى كتاب (نظرية الإسلام وهدية فى السياسة والدستور)
ويتضمن عدة رسائل : نظرية الإسلام السياسية • منهاج الانقلاب السلامى •
القانون الإسلامى وطرق تنفيذه ، حقوق أهل الذمة ، تدوين الدستور
الإسلامى •

وهناك موضوعات شتى متصلة بهذا الموضوع ، مثل موضوع (حقوق
الإنسان) وقد كتب فيه كثيرون ، مثل د • فتحى عثمان ، والشيخ محمد
الغزالى ، ود • جمال الدين عطية ، ود • القطب طبلية ، ود • محمد عمارة •
ومثل موضوع الحريات العامة وقد كتب فيه غير واحد ، ومن أهمها كتاب
الشيخ راشد الغنوشى (الحريات العامة فى الإسلام) •
ومثل موضوع (الحسبة) وقد كتب فيه كثيرون قديماً وحديثاً •

وهناك ما يتعلق بالجهاد والسلم والحرب والعلاقة بغير المسلمين ، وفيه
كتب شتى • مثل كتاب العلامة الشيخ محمد أبو زهرة عن (الوحدة
الإسلامية) وكتابه (العلاقات الدولية فى الإسلام) وكتاب الدكتور وهبة
الزحلبى عن آثار الحرب فى الإسلام • وقد نسهمنا بجهد متواضع مباشر فى هذا
المجال ، مثل كتابنا (غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى) وفتاوانا حول الإسلام
وواقعنا السياسى فى كتابنا (فتاوى معاصرة) وفى ردنا على العلمانيين فى
كتابنا (الإسلام والعلمانية) وفى كتابنا (من فقه الدولة فى الإسلام) وكتابنا
(الأمة الإسلامية حقيقة لا وهم) إلى فصول متناثرة فى كتبنا المختلفة •

وهذا يدلنا على أن المسلمين قد بدأوا يهتمون بهذا الجانب من فقه
شريعتهم ، وهو : (الفقه السياسى) •

المنهج المنشود فى الفقه السياسى المعاصر :

والمهم فى هذه الدراسات أن تتكامل ، وأن تؤسس على منهج علمى

سليم ، يقوم على أساسين :

الأول : الرجوع إلى الأصول وإلى أخذ الأحكام من ينابيعها الصافية ، مع الاستفادة من تراث الفقه الإسلامى بكل مدارسه ومذاهبه ، وخارج المذاهب والمدارس ، أعنى فقه الصحابة والتابعين ، الذين هم شيوخ أئمة المذاهب أو شيوخ شيوخهم .

والثانى : معايشة الواقع المعاصر ، والعمل على علاج مشكلاته من صيدلية الشريعة ، فإن من المؤكد أن الشريعة لا تهمل الواقع ، بل تطيب له ، والفقيه الحق - كما قال ابن القيم - من يزاوج بين الواجب والواقع . وقد حفظنا عن علمائنا المحققين : أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والحال .

ولا نريد أن نحرف الإسلام ليتفق مع الواقع المعاصر ، فما يقول هذا مسلم رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً ، وبالقرآن إماماً ، وبمحمد رسولا .

إنما نريد أن نفهم النصوص الجزئية فى إطار المقاصد الكلية ، وأن نفرق بين الأحكام الدائمة والأحكام الوقتية ، وبين ما قاله الرسول أو فعله بوصفه إماماً من باب السياسة الشرعية الملائمة لزمه وبيئته وظروف قومه ، وما قاله أو فعله ليكون شرعاً عاماً ودائماً للأمة إلى يوم القيامة . وهذا يحتاج إلى تحر شديد ، ونظر رشيد .

وكذلك ما قاله أو فعله الصحابة والخلفاء الراشدون من باب أولى ، لابد لنا أن نفهمه على هذا النحو ، وفى ضوء ظروفه وملايساته ، ولا تخلط بين الأحكام الثابتة والسياسات المتغيرة .

إن هذا الفقه الراشد البصير هو الذى يجعل شريعتنا قادرة على الوفاء بحاجات مجتمعاتنا المعاصرة ، والرد على كل الأسئلة الحائرة فى كثير من النفوس ، والحل الواقعى للمشكلات العويصة ، التى تحتاج إلى فقه متوازن ، لا يفرط فى الأصول ، ولا يسرف فى الفضول ، ولا يغفل صريح المعقول ولا صحيح المنقول . وفى ضوء هذا الإطار الرحب يصول ويجول .

مفهوم السياسة الشرعية :

والسياسة التي نتحدث عنها هنا ، هي : (السياسة الشرعية) التي ذكرها علماءنا قديما وحديثا ، وألفوا فيها الكتب والرسائل .

ومن الواضح الذي لا يكاد يحتاج إلى شرح : أن (السياسة الشرعية) هي السياسة القائمة على قواعد الشرع وأحكامه وتوجيهاته . فليست كل سياسة شرعية ، فكثير من السياسات تعادى الشرع ، وكثير من السياسات لا تبالى بالشرع ، رضى أم سخط ، قبل أو رفض . إنما تمضى فى طريقها وفقا لتصورات أصحابها وأهوائهم .

فمنهم من يحكم فلسفات وأفكارا معينة (أيدولوجيات) يستند إليها ، ويعول عليها ، كما يفعل العلمانيون المعاصرون ، سواء كانوا يمينيين (ليبراليين) أم يساريين ماركسيين .

ومنهم من يحكم تقاليد وراثها عمن سبقوه من آباء أو زعماء ، لا يسأل نفسه : أهي موافقة للشرع أم مخالفة ؟ .

ومنهم من يحكم هواه ومصالحته ، وبقاءه على الكرسي ، ولا يعبأ بمصلحة الأمة ولا بميولها وطموحاتها ، ولا بقيمتها ومعتقداتها .

ومثل هذه السياسات لا يمكن أن تعتبر (سياسة شرعية) . إنما السياسة الشرعية هي التي تتخذ من الشرع منطلقا لها ، ترجع إليه وتستمد منه . كما تتخذ تحقيقه فى الأرض ، وتمكين تعاليمه ومبادئه بين الناس هدفا لها وغاية ، وكما تتخذ غاية تتخذ منها وطريقا ، فغايتها شرعية ، ومناهجها شرعية .

فهذه هي السياسة المنشودة : شرعية المنطلقات ، شرعية الغايات ، شرعية

المناهج .

ولكننا نريد أن نبين معنى كلمة (سياسة) نفسها ، فإن بعض الناس أنكروا هذه اللفظة ، حتى جحدوا أن يكون فى الإسلام شىء اسمه (السياسة) وشنوا الغارة على من يقولون : الإسلام دين وسياسة . وقالوا فى معرض الذم والتجريح : هؤلاء خلطوا بين الدين والسياسة . وقال أحد الرؤساء يوما : لا دين

فى السىاسة ، ولا سىاسة فى الدين . وغبداً من (المصطلحات العلمانية) التى يلوكلها ويكررها دعة التغريب والتبعية للغرب : مصطلح (الإسلام السىاسى) يريدون به : الإسلام الذى يخرج عن نطاق الدروشة والموالد والموائد ، وينادى بأنه : عقيدة وشريعة ، ودين ودولة ، وحق وقوة ، وعبادة وقيادة ، ومصحف وسيف .

وربما ساعد على ذلك : غلبة الفلسفة (الميكيفيلية) على السىاسة المعاصرة ، تلك الفلسفة المؤسسة على استبعاد العنصر الأخلاقى ، وعلى أن الغاية تبرر الوسيلة ، فتستبيح الخداع والكذب وسائر الرذائل لتحقيق مآربها ، وتستخدم الخمر والنساء وغيرها فى الانتصار على خصومها ، وتستجيز سفك الدماء ، وتعذيب البشر ، والضرب بيد من حديد للخصوم ، والإغداق على الأنصار . . الخ ما هو معروف من الوسائل الشريرة ، التى استخدمتها النازية والفاشية والشيوعية وغيرها ، حتى الأنظمة الليبرالية تعتمد على هذه الفلسفة المشؤومة .

ولعل هذا سبب ما يروى عن الشيخ الإمام محمد عبده أنه برىء من السىاسة والأعبيها وكل ما يتصل بها ، حتى يذكر أنه قال : أعوذ بالله من السىاسة ومن ساس ويسوس ، وسائس ومسوس .

معنى السىاسة فى اللغة :

والسىاسة : مصدر : ساس ، يسوس ، فهو سائس ، فهى كلمة عربية يقينا . ومن أعجب ما قرأته لبعضهم : زعمه أن الكلمة دخيلة على العربية :

ويكفى أن ننقل هنا هذه الفقرة من (لسان العرب) لابن منظور ، حيث قال رحمه الله فى مادة (سوس) :

السوس : الرىاسة ، يقال ساسوهم سوسا ، وإذا رأسوه قيل : سوسوه وأساسوه ، وساس الأمر سىاسة : قام به ، ورجل ساس من قوم ساسة وسواس ، أنشد ثعلب :

ساسة للرجال يوم القتال سادة قادة لكل جميع

وسُوسَه القوم : جعلوه يسوسهم ، ويقال : سُوس فلان أمر بنى فلان : أى كلف سياستهم . الجوهرى : سست الرعية سياسة . وسُوس الرجل أمور الناس – على ما لم يسم فاعله – إذا ملك أمرهم ، ويروى قول الخطيئة :

لقد سوست أمر بنيك ، حتى تركتهم أدق من الطحين

وقال الفراء : سوست خطأ ، وفلان مجرب قد ساس وسيس عليه أى أمر وأمر عليه ، وفى الحديث : « كان بنو إسرائيل تسوسهم أنبيأؤهم » (١) أى تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية .

والسياسة : القيام على شىء بما يصلحه . والسياسة : فعل السائس . يقال : هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها ، والوالى يسوس رعيته . أهـ . وبهذا يتضح لنا : أن كلمة (سياسة) عربية خالصة ، لا ريب فى ذلك ولا نزاع . والمراد بها : سياسة الرعية ، أى القيام على تدبير شؤونهم بما يصلحها .

وبقى أن نعرف كلمة (شرعية) ما معناها ، أو ما المراد منها .

ولا خلاف فى أن المراد بالشرعية هى التى تتخذ من الشرع منطلقاً ومصدراً لها ، وتتخذ منه غاية لها ، وتتخذ منه منهاجاً لها ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

معنى الشرع الذى تنطلق منه السياسة :

وهنا سؤال كبير يطرح نفسه على الباحث فى هذه القضية الخطيرة ، وهو : ما المراد بالشرع الذى تنطلق منه السياسة وتعتمد عليه ، حتى تكون سياسة شرعية بحق ؟ .

إن كلمة (الشرع) لها فى أذهان بعض الناس مدلولات رديئة ، بل مرعبة

(١) متفق عليه عن أبى هريرة : رواه البخارى فى الأنبياء ومسلم فى الإمارة . اللؤلؤ

والمرجان (١٢٠٨) .

أخيانا ، فهو يتصور الشرع هو مجموع أقوال المتأخرين من الفقهاء ، من مقلدة المذاهب المتبوعة ، المدونة فى الكتب الصفراء ، والتي تمثل عصرها الذى تراجعت فيه الحضارة الإسلامية ، وتأخرت فيه الثقافة الإسلامية ، وتحجر فيه العقل الإسلامى ، وغاب فيه الإبداع الإسلامى فى مجال الفكر والأدب والصناعة والحياة كلها ، وأصيبت الحياة بالركود والعفن ، وغلب الجمود والتقليد على كل شىء ، حتى غدا المثل السائر : ليس فى الإمكان أبدع مما كان . وما ترك الأول للآخر شيئاً .

تصور قوم أن تلك الأقوال التى تمثل عصرها وبيئتها هى الشرع ، ولا شرع غيرها ، وهى فى زمانها ربما كانت لا تلبى كل طموحات أهل ذلك الزمان ، فكيف فى زمننا الذى تغير عن أزمئتهم تغيرا كليا ، بحيث لو بعث أحدهم ورأى حياتنا هذه لأصيب بالجنون أو ما يشبه الجنون من هول ما يرى ، مما لم يكن يخطر - مجرد خطور - ببال أكثر الشعراء والأدباء إغراقا فى الخيال ! .

وبعض الناس يتصور الشرع هو الجمود على ظواهر النصوص ، يفهمها فهما حرفيا ، لا يبذل جهده فى معرفة مقاصدها وأسرارها ، ولا يربط بين جزئياتها وكلياتها ، ولا يصلها بمبادئ الشريعة العامة ، وأهداف الإسلام الكبرى ، ولا يبالى أن تصطدم تلك الأمور بعضها ببعض ، ما دام هو متمسكا بنص جزئى يعرض عليه بالنواجد .

هكذا يتصور هؤلاء (الظاهرية الجدد) الشرع الشريف - بسعة آفاه ، وروعة مبادئه ، وعدالة أحكامه ، وتوازن نظراته - بهذه الصورة التى تجمد الحياة ، وتقاوم التطور ، وتتخلف عن ركب العالم الذى يظهر فى كل يوم جديدا ، يبهر العقول ، ويخطف الأبصار .

إن هذه الصورة المتهومة للشرع ليست هى الصورة الحقيقية التى نعرفها ، ونؤمن بها ، وندعو إليها . والتي جاء بها القرآن ، وبينتها السنة ، وفهمها الصحابة ومن تبعهم بإحسان .

إن هذا الشرع ، وبعبارة أخرى : الشريعة ، أقامها الله على اليسر لا العسر ، على التخفيف لا التشديد ، على رفع الحرج لا الإلزام به ، كما قال تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة : ٦] ، ﴿ هُوَ اجْتَبَاكُمْ ، وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ٧٨] .

ومن التيسير الذى بنيت عليه هذه الشريعة : أنها شرعت الرخص فى مقابلة العزائم ، كما جاء فى الحديث : « إن الله يحب أن تؤتى رخصه ، كما يكره أن تؤتى معصيته » (١) .

وفى الحديث الآخر : « إن الله يحب أن تؤتى رخصه ، كما يحب أن تؤتى عزائمه » (٢) .

ومن هذا التيسير : أنها أباحت المحظورات عند ضغط الضرورات ، كما قال تعالى بعد تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٧٣] .

ومن هذا التيسير : أنها شرعت التدرج فى الأمور ، والوصول إلى الأهداف خطوة خطوة ، كما علمنا ذلك فى بداية الإسلام ، وعند فرض الأحكام ، فتدرج فى فرض الفرائض ، وفى تحريم المحرمات ، كما هو معروف فى فرض الصلاة والصيام ، وفى تحريم شرب الخمر على مراحل معلومة فى تاريخ التشريع .

ومن هذا التيسير : أنها شرعت ارتكاب أهون الشرين ، وأخف الضررين ،

(١) رواه أحمد وابن حبان والبيهقى عن ابن عمر ، كما فى صحيح الجامع الصغير

(١٨٨٦) .

(٢) رواه الترمذى والحاكم عن ابن عمرو ، وحسنه فى صحيح الجامع الصغير

(١٨٨٧) .

فيدفع الضرر الأعلى بتحمل الضرر الأدنى ، والضرر العام بتحمل الضرر الخاص ،
وتُفوّت أدنى المصلحتين لتحصيل أعلاهما ، ويُسكت على المنكر مخافة وقوع
منكر أكبر منه .

ومن هذا التيسير : أنها أجازت للإنسان في حالة الإكراه مالا يجوز في حالة
الاختيار ، حيث إنه سلب إرادته التي هي - مع العقل - أساس مسؤوليته .
وجاء في الحديث : « إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
عليه » (١) .

حتى أجاز القرآن للمكره أن ينطق بكلمة الكفر ، ولا حرج عليه في
إيمانه ، كما قال عز وجل : ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾

[النحل : ١٠٦] .

السياسة في اصطلاح علمائنا القدامى :

وللسياسة عند علمائنا القدامى معنيان :

أحدهما : المعنى العام ، وهو تدبير أمور الناس وشؤون دنياهم بشرائع
الدين ، ولهذا نجدهم يعرفون (الخلافة) بأنها : نيابة عن رسول الله ﷺ في
حراسة الدين ، وسياسته الدنيا به .

والثاني : المعنى الخاص ، وهو ما يراه الإمام أو يصدره من الأحكام
والقرارات ، زجراً عن فساد واقع ، أو وقاية من فساد متوقع ، أو علاجاً لوضع
خاص .

(١) رواه ابن ماجة (٢٠٤٥) وابن حبان في صحيحه (٧٢١٩) والحاكم (١٩٨/٢)
وصححه على شرطهما ووافقه الذهبي والبيهقي (٧ / ٣٥٦) كلهم عن ابن عباس . وانظر :
كلام ابن رجب على الحديث التاسع والثلاثين في (جامع العلوم والحكم) ج ٢ / ٣٦١
وما بعدها ، وتعقيب مخرجه . ومعنى الحديث ثابت بالقرآن بلا شك ، كما في الآيات (٢٨٦)
من البقرة ، والآية (٥) من الأحزاب ، والآية (١٠٦) من النحل والآية (٢٨) من
آل عمران .

كما وجدنا الحنفية يقولون عن عقوبة (تغريب الزاني) أى نفيه من بلده لمدة سنة ، كما صحح فى الحديث « البكر بالبكر ، جلد مائة وتغريب عام » قالوا : هذا التغريب ليس من الحدود الثابتة اللازمة فى كل حال ، بل هو (سياسة) تعزيرية موكولة إلى الإمام أو إلى القاضى ، يتصرف فيه وفق المصلحة ، فإذا وجد المصلحة فيه فعله ، وإذا وجد المصلحة فى غيره تركه .

ووجدنا ثانى الخلفاء الراشدين عمر رضى الله عنه ، يصنع فى خلافته أشياء كثيرة ، هى من هذا النوع من السياسة ، التى تصرف فيها بمقتضى المصلحة . كما سنبين بعد .

ووجدنا العلامة ابن القيم يذكر أن الحكام فى عصره وقبل عصره ، استحدثوا (قوانين سياسية) بأرائهم وأهوائهم بمعزل عن الشرع ، لما ضيق عليهم الفقهاء بجمودهم وتقليدهم وتعصبهم ، فتركوا الشرع لأهله ، وساروا هم فى طريقهم ، دون أن يستفتوا الشرع ويرجعوا إليه . وهذا من خطر الجمود الذى نبه عليه وحذر منه العلماء المحققون المخلصون ، ومنهم الإمام ابن القيم رحمه الله .

حوار قديم لابن عقيل حول مفهوم السياسة الشرعية :

من المحاورات المهمة حول السياسة الشرعية بين المضيقيين والموسعين : ما نقله ابن القيم فى كتابه (الطرق الحكمية) عن العلامة ابن عقيل الحنبلى فى كتابه (الفنون) حيث قال رحمه الله :

جرى فى جواز العمل فى السلطنة بالسياسة الشرعية : أنه هو الحزم . ولا يخلو من القول به إمام . فقال شافعى : لا سياسة إلا ما وافق الشرع . فقال ابن عقيل : السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح ، وأبعد عن الفساد ، وإن لم يضعه الرسول ، ولا نزل به وحى . فإن أردت بقولك « إلا ما وافق الشرع » أى لم يخالف ما نطق به الشرع : فصحيح . وإن أردت لا سياسة إلا ما نطق به الشرع : فغلط ، وتغليط للصحابه .

واحتج ابن عقيل بما جرى من الخلفاء الراشدين من ألوان السياسة مما لا يججده عالم بالسنن . قال : ولو لم يكن إلا تحريق عثمان المصاحف (١) ، فإنه كان رأيا اعتمدوا فيه على مصلحة الأمة ، وتحريق على رضى الله عنه الزنادقة فى الأخاديد فقال :

لما رأيت الأمر أمراً منكراً أجمت نارى ودعوت قنبرا
ونفى عمر بن الخطاب رضى الله عنه لنصر بن حجاج أ هـ .
تعقيب ابن القيم :

قال ابن القيم : وهذا موضع مزلة أقدام ، ومضلة أفهام . وهو مقام ضنك ، ومعتك صعب . فرط فيه طائفة ، فعطلوا الحدود ، وضيعوا الحقوق ، وجرؤوا أهل الفجور على الفساد . وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد ، محتاجة إلى غيرها . وسدوا على نفوسهم طرقا صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيذ له ، وعطلوها ، مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً : أنها حق مطابق للواقع ، ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع . ولعمر الله إنها لم تناف ما جاء به الرسول ، وإن نفت ما فهموه هم من شريعته باجتهادهم . والذى أوجب لهم ذلك : نوع تقصير فى معرفة الشريعة ، وتقصير فى معرفة الواقع ، وتنزيل أحدهما على الآخر . فلما رأى ولاة الأمور ذلك ، وأن الناس لا يستقيم لهم أمر إلا بأمر وراء ما فهمه هؤلاء من الشريعة : أحدثوا من أوضاع سياستهم شراً طويلاً ، وفساداً عريضاً - فى (إعلام الموقعين) : فأحدثوا لهم (قوانين سياسية) ينتظم بها مصالح العالم - فتفاقم الأمر ، وتعذر استدراكه ، وعز على العالمين بحقائق الشرع تخليص النفوس من ذلك ، واستنقاذها من تلك المهالك .

وأفرطت طائفة أخرى قابلت هذه الطائفة فسوغت من ذلك ما ينافى حكم الله ورسوله .

(١) وذلك لما أدخل بعض الصحابة فى مصاحفهم تفسير بعض الكلمات ، ثم أخذ المسلمون ينقلون هذه المصاحف ، وبعضهم لا يفرق المفسر من المفسر ، جمع عثمان المصاحف كلها ، وكتب المصحف الإمام . وألزم الناس أن لا يأخذوا إلا عنه .

وكلتا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله ، وأنزل به كتابه . فإن الله سبحانه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات . فإذا ظهرت أمارات العدل ، وأسفر وجهه بأى طريق كان : فثم شرع الله ودينه . والله سبحانه أعلم وأحكم ، وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء ، ثم ينفى ما هو أظهر منها وأقوى دلالة ، وأبين أمانة ، فلا يجعله منها ، ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها . بل قد بين سبحانه بما شرعه من الطرق : أن مقصوده إقامة العدل بين عباده ، وقيام الناس بالقسط . فأى طريق استخرج بها العدل والقسط فهى من الدين ، ليست مخالفة له .

فلا يقال : إن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع ، بل هى موافقة لما جاء به ، بل هى جزء من أجزائه ، ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحك . وإنما هى عدل الله ورسوله ، ظهر بهذه الأمارات والعلامات .

الهدى النبوى فى السياسة الشرعية :

« فقد حبس رسول الله ﷺ فى تهمة ، وعاقب فى تهمة ، لما ظهرت أمارات الريبة على المتهم . فمن أطلق كل متهم وحلفه وخلقى سبيله - مع علمه باشتهاره بالفساد فى الأرض ، وكثرة سرقاته ، وقال : لا آخذه إلا بشاهدى عدل - فقولته مخالف للسيااسة الشرعية .

وقد منع النبى ﷺ الغال من الغنيمة سهمه ، وحرقت متاعه هو وخلفاؤه من بعده ، ومنع القاتل من السلب لما أساء شافعه على أمير السرية فعاقب المشفوع له عقوبة للشفيح . وعزم على تحريق بيوت تاركى الجمعة والجماعة .

وأضعف الغرم على سارق ما لا قطع فيه ، وشرع فيه جلدات ، نكالا وتأديبا .

وأضعف الغرم على كاتم الضالة عن صاحبها .

وقال فى تاركى الزكاة « إنا آخذوها منه وشرطنا له ، عزمة من عزمات ربنا » .

وأمر بكسر دنان الخمر ، وأمر بكسر القدور التى طبخ فيها اللحم الحرام .

ثم نسخ عنهم الكسر ، وأمرهم بالغسل .

وأمر عبد الله بن عمرو بتحريق الثوبين المعصفرين ، فسجر بهما التنور .
وأمر المرأة التي لعنت ناقتها أن تخلى سبيلها .

وأمر بقتل شارب الخمر بعد الثالثة أو الرابعة . ولم ينسخ ذلك ، ولم يجعله حداً لا بد منه ، بل هو بحسب المصلحة إلى رأى الامام . ولذلك زاد عمر رضى الله عنه فى الحد عن الأربعين ونفى فيها .

وأمر بإمساك اليهودى الذى أومأت الجارية برأسها أنه رضخه بين حجرين ، فأخذ فأقر فرضخ رأسه ، وهذا يدل على جواز أخذ المتهم إذا قامت قرينة التهمة . والظاهرة : أنه لم يقم عليه بينة ، ولا أقر اختياراً منه للقتل . وإنما هدد أو ضرب فأقر .

هدى الخلفاء الراشدين فى السياسة الشرعية :

« وسلك أصحابه وخلفاؤه من بعده ما هو معروف لمن طلبه .

فمن ذلك : أن أبا بكر رضى الله عنه حرق اللوطية ، وأذاقهم حر النار فى الدنيا قبل الآخرة ، وكذلك قال أصحابنا : إذا رأى الإمام تحريق اللوطى فله ذلك . فإن خالد بن الوليد رضى الله عنه كتب إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه : « أنه وجد فى بعض نواحي العرب رجل ينكح كما تنكح المرأة » فاستشار الصديق أصحاب رسول الله ﷺ . وفيهم على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وكان أشدهم قولاً - فقال : « إن هذا الذنب لم تعص به أمة من الأمم إلا واحدة ، فصنع الله بهم ما قد علمتم . أرى أن يحرقوا بالنار » فكتب أبو بكر إلى خالد « أن يحرق » فحرقه . ثم حرقهم عبد الله بن الزبير فى خلافته . ثم حرقهم هشام بن عبد الملك .

وحلق عمر رأس نصر بن حجاج ، ونفاه من المدينة لتشيب النساء به .
وضرب صبيغ بن عسل التميمى على رأسه ، لما سأل عما لا يعنيه .
وصادر عماله (ولاته) فأخذ شطر أموالهم لما اكتسبوها بجاه العمل ، واختلط ما يختصون به بذلك . فجعل أموالهم بينهم وبين المسلمين شطرين .

وألزم الصحابة أن يقلوا الحديث عن رسول الله ﷺ لما اشتغلوا به عن القرآن، سياسة منه، إلى غير ذلك من سياساته التي ساس بها الأمة رضى الله عنه .
ومن ذلك : اختياره للناس الأفراد بالحج ، ليعتمروا فى غير أشهر الحج ، فلا يزال البيت الحرام مقصودا . فظن بعض الناس أنه نهى عن المتعة ، وأنه أوجب الأفراد . وتنازع فى ذلك ابن عباس وابن الزبير ، وأكثر الناس علي ابن عباس فى ذلك ، وهو يحتج عليهم بالأحاديث الصحيحة الصريحة . فلما أكثروا عليه قال : « يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء) أقول لكم : قال رسول الله ﷺ ، وتقولون : قال أبو بكر وعمر ! وكذلك ابنه عبد الله كانوا إذا احتجوا عليه بأبيه يقول : (إن عمر لم يرد ما تقولون) فإذا أكثروا عليه قال : أفرسول الله ﷺ أحق أن تتبعوا أم عمر ؟ ! » .

قال ابن القيم :

والمقصود : أن هذا وأمثاله سياسة جزئية بحسب المصلحة ، تختلف باختلاف الأزمنة ، فظنها من ظنها شرائع عامة لازمة للأمة إلى يوم القيامة ، ولكل عذر وأجر . ومن اجتهد فى طاعة الله ورسوله فهو دائر بين الأجر والأجرين .

وهذه السياسة التي ساسوا بها الأمة وأضعافها هي من تأويل القرآن والسنة . ولكن هل هي من الشرائع الكلية التي لا تتغير بتغيير الأزمنة ، أم من السياسات الجزئية التابعة للمصالح ، فتتقيد بها زمانا ومكانا ؟ .

ومن ذلك : جمع عثمان رضى الله عنه الناس على حرف واحد من الأحرف السبعة التي أطلق لهم رسول الله ﷺ القراءة بها ، لما كان ذلك مصلحة ، فلما خاف الصحابة رضى الله عنهم على الأمة أن يختلفوا فى القرآن ، ورأوا أن جمعهم على حرف واحد أسلم ، وأبعد من وقوع الاختلاف : فعلوا ذلك ، ومنعوا الناس من القراءة بغيره . وهذا كما لو كان للناس عدة طرق إلى البيت ، وكان سلوكهم فى تلك الطرق يوقعهم فى التفرق والتشتت ، ويطمع فيهم العدو ، فرأى الإمام جمعهم على طريق واحد ، وترك بقية الطرق : جاز

ذلك ، ولم يكن فيه إبطال لكون تلك الطرق موصلة إلى المقصود ، وإن كان فيه نهى عن سلوكها لمصلحة الأمة .

ومن ذلك : تحريق على رضى الله عنه الزنادقة الرافضة ، وهو يعلم سنة رسول الله ﷺ فى قتل الكافر ، ولكن لما رأى أمراً عظيماً جعل عقوبته من أعظم العقوبات ، ليزجر الناس عن مثله . ولذلك قال :

لما رأيت الأمر منكراً أجمعت نارى ودعوت قنبرا

وقنبر غلامه . وهذا الذى ذكرناه : جميع الفقهاء يقولون به فى الجملة ، وإن تنازعا فى كثير من موارد ، أهـ (١) .

رفض ابن القيم تقسيم طرق الحكم إلى شريعة وسياسة :

وعرض ابن القيم فى كتابه (إعلام الموقعين) رلى ما اشتهر عند بعضهم من تقسيم طرق الحكم إلى شريعة وسياسة ، فقال :

وتقسيم بعضهم طرق الحكم إلى شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم الدين إلى شريعة وحقيقة ، وتقسيم آخرين الدين إلى عقل ونقل ، وكل ذلك تقسيم باطل ، بل السياسة والحقيقة والطريقة والعقل كل ذلك ينقسم إلى قسمين : صحيح ، وفساد ، فالصحيح قسم من أقسام الشريعة لا قسيم لها ، والباطل ضدها ومنافيا ، وهذا الأصل من أهم الأصول وأنفعها ، وهو مبنى على حرف واحد ، وهو عموم رسالته ﷺ بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه العباد فى معارفهم وعلومهم وأعمالهم ، وأنه لم يحوج أمته إلى أحد بعده ، وإنما حاجاتهم إلى من يبلغهم عنه ما جاء به ، فلرسالته عمومان محفوظان لا يتطرق إليهما تخصيص : عموم بالنسبة إلى المرسل إليهم ، وعموم بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه من بعث إليه فى أصول الدين وفروعه ، فرسالته كافية شافية عامة ، لا تحوج إلى سواها ، ولا يتم الإيمان به إلا بإثبات عموم رسالته فى هذا وهذا ، فلا يخرج أحد من

(١) انظر : الطرق الحكمية لابن القيم : ١٣ - ١٩ طبعة السنة المحمدية بتحقيق محمد

المكلفين عن رسالته ، ولا يخرج نوع من أنواع الحق الذى تحتاج إليه الأمة فى علومها وأعمالها عما جاء به .

وقد توفى رسول الله ﷺ وما طائر يقرب جناحيه فى السماء إلا ذكر للأمة منه علما ، وعلمهم كل شىء حتى آداب التخلّى وآداب الجماع والنوم والقيام والقعود ، والأكل والشرب ، والركوب والنزول ، والسفر والإقامة ، والصمت والكلام ، والعزلة والخلطة ، والغنى والفقر ، والصحة والمرض ، وجميع أحكام الحياة والموت .

وبالجملّة فجاءهم بخير الدنيا والآخرة برمته ، ولم يحوجهم الله إلى أحد سواه ، فكيف يظن أن شريعته الكاملة التى ما طرق العالم شريعة أكمل منها : ناقصة تحتاج إلى سياسة خارجة عنها تكملها ، أو إلى قياس أو حقيقة أو معقول خارج عنها ؟ ومن ظن ذلك فهو كمن ظن أن بالناس حاجة إلى رسول آخر بعده ﷺ . وسبب هذا كله خفاء ما جاء به على من ظن ذلك ، وقلة نصيبه من الفهم الذى وفق الله له أصحاب نبيه الذين اكتفوا بما جاء به ، واستغنوا به عما سواه ، وفتحوا به القلوب والبلاذ ، وقالوا : هذا عهد نبينا إلينا وهو عهدنا إليكم ، وقد كان عمر رضى الله عنه يمنع من الحديث عن رسول الله ﷺ خشية أن يشتغل الناس به عن القرآن ، فكيف لو رأى اشتغال الناس بأرائهم وزبد أفكارهم وزبالة أذهانهم عن القرآن والحديث ؟ فالله المستعان .

وقد قال الله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [العنكبوت : ٥١] ، وقال تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل : ٨٩] ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس : ٥٧] .

نبذة من كلام الإمام أحمد فى السياسة الشرعية :

قال ابن القيم :

وهذه نبذة يسيرة من كلام الإمام أحمد رحمه الله فى السياسة الشرعية :

قال فى رواية المروزى وابن منصور : والمخنث ينفى ؛ لأنه لا يقع منه إلا الفساد والتعرض له ، وللإمام نفيه إلى بلد يأمن فساد أهله ، وإن خاف به عليهم حبسه .

وقال فى رواية حنبل ، فىمن شرب خمراً فى نهار رمضان ، أو أتى شيئاً نحو هذا : أقيم الحد عليه ، وغلظ عليه ، مثل الذى يقتل فى الحرم : دية وثلاث .

وقال فى رواية حرب : إذا أتت المرأة المرأة تعاقبان وتؤديان . وقال أصحابنا : إذا رأى الإمام تحريق اللوطى بالنار فله ذلك . بدليل ما كتبه أبو بكر الصديق رضى الله عنه إلى خالد بن الوليد رضى الله عنه - بعد استشارة الصحابة بأن يحرقوا ، حرقهم ، ثم حرقهم ابن الزبير ، ثم حرقهم هشام بن عبد الملك .

ونص الإمام أحمد رضى الله عنه فىمن طعن على الصحابة أنه قد وجب على السلطان عقوبته ، وليس للسلطان أن يعفو عنه ، بل يعاقبه ويستتيبه ، فإن تاب وإلا أعاد العقوبة .

وصرح أصحابنا فى أن النساء إذا خيف عليهن المساحقة حرم خلوة بعضهن ببعض .

وصرحوا بأن من أسلم وتحتة أختان ، فإنه يجبر على اختيار إحداهما ، فإن أبى ضرب حتى يختار .

قالوا : وهكذا كل من وجب عليه حق فامتنع من أدائه ، فإنه يضرب حتى يؤديه . وأما كلام مالك وأصحابه فى ذلك فمشهور .

وأبعد الناس من الأخذ بذلك : الشافعى رحمه الله تعالى ، مع أنه اعتبر قرائن الأحوال فى أكثر من مائة موضع ، وقد ذكرنا منها كثيراً فى غير هذا الكتاب . منها : جواز وطء الرجل المرأة ليلة الزفاف ، وإن لم يرها ولم يشهد عدلان أنها امرأته ، بناء على القرائن .

ومنها : قبول الهدية التي يوصلها إليه صبي أو عبد أو كافر ، وجواز أكلها والتصرف فيها ، وإن لم يشهد عدلان أن فلانا أهدى لك كذا ، بناء على القرائن ، ولا يشترط تلفظه ولا تلفظ الرسول بلفظ الهبة والهدية .
ومنها : جواز تصرفه في بابه بقرع حلقتة ودقه عليه ، وإن لم يستأذنه في ذلك .

ومنها : استدعاء المستأجر للدار والبستان لمن شاء من أصحابه وضيوفه وإنزالهم عنده مدة ، وإن لم يستأذنه نطقاً ، وإن تضمن ذلك تصرفهم في منفعة الدار وإشغالهم الكنيف ، وإضعافهم السلم ونحوه .
ومنها : جواز الإقدام على الطعام إذا وضعه بين يديه وإن لم يصرح له بالإذن لفظاً .

ومنها : جواز شربه من الإناء وإن لم يقدمه إليه ولا يستأذنه .
ومنها : جواز قضاء حاجته في كنيفه وإن لم يستأذنه .
ومنها : جواز الاستناد إلى وسادته . ومنها أخذ ما ينبذه رغبة عنه من الطعام وغيره ، وإن لم يصرح بتمليكه له .
ومنها : انتفاعه بفراش زوجته ولحافها ووسادتها وآيبتها ، وإن لم يستأذنها نطقاً ، إلى أضعاف أضعاف ذلك .

وهل السياسة الشرعية إلا من هذا الباب ، وهي الاعتماد على القرائن التي تفيد القطع تارة والظن الذي هو أقوى من ظن الشهود بكثير تارة ؟ وهذا باب واسع ، وقد تقدم التنبيه عليه مراراً ، ولا يستغنى عنه المفتى والحاكم (١) أهـ .
سياسات جزئية وقتية :

بيد أن الأمر المهم هنا : أن نؤكد ما قاله ابن القيم رحمه الله من أن هذه الأحكام أو القرارات التي اتخذها الصحابة ، ليعالجوا بها مشكلات بيئتهم وعصرهم ، إنما هي « سياسة جزئية بحسب المصلحة ، تختلف باختلاف

(١) إعلام الموقعين لابن القيم ج ٤ / ٣٧٥ - ٣٧٩ .

الأزمة ، فظنها من ظنها شرائع عامة لازمة للأمة إلى يوم القيامة ، و لكل عذر وأجر » .

وقال أيضا : « وهذه السياسة التي ساسوا بها الأمة وأضعافها هي من تأويل القرآن والسنة . ولكن هل هي من (الشرائع الكلية) التي لا تتغير بتغير الأزمنة ؟ أو هي من السياسات الجزئية التابعة للمصالح ، فتتقيد بها زمانا ومكانا ؟ » .

إن تنبيه ابن القيم على هذه الحقيقة الكبيرة - حقيقة الجزئية والوقئية في هذه السياسات - كان أمراً ضرورياً لأهل الفقه ، حتى لا تلتبس عليهم المسالك، وتتشابه المناهج ، فيسوّوا بين المختلفين ، أو يفرقوا بين المتماثلين . وقد رأينا الإمام مالكا يخالف ما جاء عن عمر رضى الله عنه في تحريق بعض الأشياء زجراً وردعاً ، كما حرق قصر سعد ، وحانوت الخمار ، وغيره . وكما في إراقة اللبن المغشوش ونحوه .

فقد كره بعض العلماء إتلاف المال ، وجوزوا التصدق به . وقد استحسّن مالك التصدق باللبن المغشوش ، لأن في ذلك عقاباً للجاني بإتلافه عليه ، ونفعاً للمساكين في نفس الوقت بإعطائهم إياه . وكذلك قال في الزعفران والمسك إذا غشهما الجاني (١) وهذا معقول ، لأن المال المتلف يضيع على الأمة كلها ، وقد نهينا عن إضاعة المال .

ويسعنا أن نخالف عمر والصحابة رضى الله عنهم في ضرب المتهم حتى يقر ، إذا اشتهر بالفساد والجريمة ، وإن أقر ذلك ابن القيم وأيده . ونحن هنا مع الإمام الغزالي الذي ذكر هذا الاعتراض في (المستصفي) بقوله : فإن قيل : فالضرب بالتهمة للاستنطاق بالسرقة مصلحة ، فهل تقولون به ؟ فأجاب : قلنا : قد قال بها مالك رحمه الله (٢) ، ولا نقول به ، لا لإبطال النظر إلى جنس المصلحة . لكن لأن هذه مصلحة تعارضها أخرى ، وهي مصلحة المضروب ،

(١) التعزير في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد العزيز عامر ص ٤٠٢ .

(٢) المستصفي : ٢ / ٤٩٠ ، ٤٩١ بتحقيق حمزة زهير حافظ .

فإنه ربما يكون بريئاً من الذنب . وترك الضرب في مذنب أهون من ضرب بريء !
فإن كان فيه فتح باب يعسر معه انتزاع الأموال ، ففي الضرب فتح باب إلى
تعذيب البريء (١) .

ومنطق الغزالي هنا منطق قوى ، يتفق مع أصول الإسلام ، ومع الحرص على
حرية الإنسان ، وأن الأصل في المتهم البراءة حتى تثبت التهمة عليه بالبينة
الشرعية ، وهو ما تتجه إليه مواثيق حقوق الإنسان ، ودساتير الدول الحديثة في
عصرنا .

* * *

(١) حقق الدكتور البوطي في كتابه (ضوابط المصلحة في الشرع الإسلامي) ص ٣٣٧
وما بعدها : أن مالكا رضى الله عنه لم يقل بذلك ، وإنما هو رأى لسحنون . فليراجع . وكذلك
بين د . حسين حامد حسان تفصيل ذلك عند المالكية في كتابه (نظرية المصلحة في الفقه
الإسلامي) .